Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (13): 30 May 2022
P: 79 - 94
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (13): 30 مايو 2022م
ص: 79 - 94

Nationality Acquisition for children from mother side in Omani law compared study with Malaysian law

Hassan Obaid Zayid Alnofli
Beirut Arab University || Lebanon

Abstract: This research addressed the issue of acquiring nationality by boys through the mother in Omani law compared to Malaysian law, and this is what the research presented in its four chapters, explained the concept of nationality and the stages of its development by positive laws and dealt with the concept of nationality in Omani law and Malaysian law and the stages of its development in general, and dealt with the second chapter methods and conditions of acquisition of citizenship in accordance with international laws and status and dealt with the chapter how to acquire citizenship on the international scale in accordance with treaties and International conventions and laws and how to acquire Omani nationality and Malaysian citizenship in terms of the conditions of each country, chapter 3 spoke about the effects of acquiring citizenship and explained this chapter the difference between the legal effects of acquiring citizenship for the children of Omani mother married non-Omani in Omani law and the legal effects of acquiring citizenship for the children of Malaysian mothers married to non-Malaysians, chapter 4 touched on the opinions of international specialists in general and in Oman in granting citizenship to Omani children Married non-Omanis, and the opinions of specialists in Oman were divided into two directions, the first is a trend in favor of granting citizenship to the children of omani mothers married to a foreigner, and the other trend against the granting of Omani citizenship to the children of Omani mothers married to a foreigner, and the research has reached several results, the most important of which is that the nationality is acquired by the child either by his father or mother, as indicated by most legislation on countries, in particular the state of Oman and malaysia. They are the subject of this research.

Keywords: The concept of acquiring nationality, The stages of the origin of nationality, The mother's nationality, The conditions for acquiring citizenship, Methods of acquiring nationality, Effects of acquiring citizenship, Support the granting of citizenship, Opposing the granting of citizenship.

اكتساب الأولاد الجنسية عن طريق الأم في القانون العماني والماليزي: دراسة مقارنة

حسن بن عبيد بن زايد النوفلي
جامعة بيروت العربية || لبنان

المستخلص: تناول هذا البحث موضوع اكتساب الأولاد للجنسية عن طريق الأم في القانون العماني مقارنا بالقانون الماليزي، وهذا ما عرضه البحث في مباحثة الأربعة، فأوضح المبحث الأول مفهوم الجنسية ومراحل نشأتها بالقوانين الوضعية وتناول المبحث مفهوم الجنسية بالقانون العماني والقانون الماليزي ومراحل نشأتها بصفة عامة، وتناول المبحث الثاني طرق وشروط اكتساب الجنسية طبقا القوانين الدولية والوضعية وتناول المبحث كيفية اكتساب الجنسية على النطاق الدولي طبقا للمعاهدات والاتفاقيات والقوانين الدولية وكيفية اكتساب الجنسية العمانية والجنسية الماليزية من ناحية الشروط الخاصة بكل دولة، وتحدث المبحث الثالث عن آثار اكتساب الجنسية وأوضح هذا المبحث الفرق بين الآثار القانونية لاكتساب الجنسية لأولاد الأم العمانية المتزوجة من غير عماني في القانون

العماني والآثار القانونية لاكتساب الجنسية لأولاد الأم الماليزية المتزوجة من غير ماليزي، وتطرق المبحث الرابع لآراء المختصين دوليا بصفة عامة وفي سلطنة عمان في منح الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين، وانقسمت آراء المختصين بسلطنة عمان إلى اتجاهين الأول اتجاه مؤيد لمنح الجنسية لأبناء الأم العمانية المتزوجة من أجنبي، واتجاه آخر معارض لمنح الجنسية العمانية لأبناء الأم العمانية المتزوجة من أجنبي، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها أن الجنسية يكتسبها الطفل سواء من قبل والده أو والدته وهذا ما أشارت إليه معظم التشريعات الخاصة بالدول وعلى وجه الخصوص دولة سلطنة عمان ودولة ماليزيا وهما محل دارسة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: مفهوم اكتساب الجنسية، مراحل نشأة الجنسية، الجنسية الخاصة بالأم، شروط اكتساب الجنسية، طرق اكتساب الجنسية، آثار اكتساب الجنسية، تأييد منح الجنسية، معارضة منح الجنسية.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ومن اهتدى بهدية إلى يوم الدين.

تعتبر الجنسية بمفهومها الحديث من المسائل الضرورية واللازمة لأي فرد يعيش على هذا الكوكب ذلك لأنها تحدد هويته التي من خلالها يستطيع أن ينال حقوقه السياسية والاجتماعية والصحية وغيرها من الحقوق اللازمة له في حياته، لذلك أهتمت الدول بتنظيم طرق منح واكتساب الجنسية وحرصت على تحديد معايير دقيقة يتم بموجبها هذا المنح بعضها يستند إلى حق الدم والبعض الآخر يستند إلى حق الإقليم وبعض ثالث يستند إلى أسباب أخرى بين هذا وذاك وقد غلبت معظم الدول حق الدم بصفة عامة في منح الجنسية على حق الإقليم، الا أنها تباينت فيما بينها في هذا الحق – حق الدم – بين دم الأب، ودم الأم، فبعض الدول ساوت بين الأب والأم في منح أطفالها الجنسية ودول أخرى غلبت حق الدم من ناحية الأب ومنحت الأطفال جنسية أبيهم ولم تمنح هذا الحق للأطفال من جهة أمهم الا أن هذه الدول مع ذلك أبقت نصيبا للأم في نقل جنسيتها الأصلية لأولادها، ولكنه حق مشروط بقيود معينة، ومن هذه الدول سلطنة عمان التي أكدت من خلال المراسيم السلطانية والقوانين الخاصة بمنح الجنسية العمانية حق الدم من ناحية الأب كمعيار أصيل لثبوت الجنسية ولم تمنح هذا الحق للأم الا في حدود ضيقة جدا هذا وعلى الرغم من أن سلطنة عمان انضمت إلى اتفاقية سيداو سنة 2005 الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا انها تحفظت على الفقرة (2) من المادة (9)والتي تنص على أن تمنح الدول المرأة حقا مساويا للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها.

في حين ماليزيا أخذت بتساوي الأب والأم في نقل جنسيتهما لأطفالهما دون تفريق وهو ما أكد عليه المشرع الماليزي من خلال قانون الدستور الصادر عام 1957 وتعديلاته عام 2007 الذي حدد آلية اكتساب الجنسية بموجب المادة 18.

مشكلة البحث:

تحفظ سلطنة عمان على الفقرة (2) من المادة (9) من اتفاقية سيداو الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وان المرأة والرجل متساوين في حق اكتساب الجنسية، هذا التحفظ أوجد أشكالية في اكتساب الجنسية لأولاد المرأة العمانية المتزوجة من غير عماني للجنسية.

بالرغم من تأكيد المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996[1] على أن المواطنين سواسية امام القانون وانهم متساوين في الحقوق والواجبات العامة ومن هذه الحقوق حق الجنسية، الا أن المرسوم السلطاني رقم 38/ 2014 المادة 18 [2]الخاصة بجنسية أولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين بأنه لا يجوز منحهم للجنسية إلا بشروط، وهذه الشروط معارضة لاتفاقية سيدوا لاكتساب الجنسية، هذه المشكلة هي مشكلة بحثنا هذا.

أسئلة البحث:

1- ما مفهوم الجنسية في القانون العماني والماليزي؟
2- ما الأساس الذي يقوم عليه اكتساب الأولاد للجنسية عن طريق الأم في القانون العماني والماليزي؟
3- ما الآثار القانونية لاكتساب الجنسية لأولاد الأم المتزوجة من غير مواطن في القانون العماني والماليزي؟
4- ما آراء المختصين في منح الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين؟

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضية التالية: أن تحفظ سلطنة عمان على الفقرة (2) من المادة (9) من اتفاقية سيداو الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن هذه الحقوق حق اكتساب الجنسية أدى إلى مشكلة اكتساب الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين.

أهداف البحث:

1. بيان مفهوم الجنسية في القانون العماني والماليزي.
2. توضيح شروط اكتساب الجنسية للأولاد عن طريق الأم في القانون العماني والماليزي
3. بيان الآثار القانونية لاكتساب الجنسية لأولاد الأم المتزوجة من غير مواطن في القانون العماني والقانون الماليزي.
4. محاور آراء المختصين في منح او رفض الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين.

أهمية الدراسة:

- يأمل الباحث بأن يقوم هذا البحث بسد النقص الموجود في المكتبة القانونية في سلطنة عمان في اكتساب الجنسية العمانية للأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين، لقلة الدراسات المتخصصة بهذا الموضوع في السلطنة.
- هذه الدراسة لها الكثير من الأهمية لفئات المجتمع وبشكل خاص القضاء والمحامين لأنهم يقومون بمتابعة كل جديد في اكتساب الجنسية في سلطنة عمان من خلال المراسيم السلطانية والإجراءات والدراسات المنظمة لقانون الجنسية.
- استجابة لكثرة الدعوات المطالبة بمنح جنسية الأم لأولادها.
- سيقدم البحث مقترحا بتعديل منح الجنسية العمانية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين، وذلك لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ومقترح هذا التعديل سيكون مبنيا على أحدث النظريات الفقهية والتجارب

(1) المرسوم السلطاني رقم 101 / 1996
(2) المرسوم السلطاني رقم 38 / 2014 المادة 18

القانونية المتعلقة بمنح الجنسية لأولاد المواطنات كالقانون الماليزي الخاص بمنح الجنسية لأولاد المواطنات الماليزيات المتزوجات من غير الماليزيين قانون سنة 1957 المعدل سنة 2007 المادة 18.

حدود البحث:

- هذه الدراسة تبحث موضوع اكتساب الجنسية للأولاد عن طريق الأم، وذلك في ضوء النصوص القانونية المنظمة لهذا الموضوع في المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996 المادة 17 وقانون الجنسية رقم 38/ 2014 المادة 18 والقانون الماليزي لعام 2006 المادة 18 للمقارنة.
- يقتصر مجتمع الدراسة على العاملين في المجال القانوني كالمحامين والقضاة، ذلك لأنهم يقومون بمتابعة كل جديد في اكتساب الجنسية في السلطنة والعالم من خلال متابعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة باكتساب الجنسية.

2- منهجية البحث.

وتجدر الإشارة إلى انه سيتم استخدام المنهج التحليلي المقارن في هذه الدراسة وذلك لتناول أهم المحاور التي تعالجها هذه الدراسة المقارنة بين كل من عمان وماليزيا.

كذلك سوف يتم استخدام المنهج الاستقرائي، لاستقراء النصوص القانونية الخاصة باكتساب الجنسية في القانون العماني والقانون الماليزي.

3- الدراسات السابقة.

وهي الدراسات والرسائل العلمية والبحوث التي عالجت الموضوع من زوايا أخرى مختلفة وانتفع بها الباحث انتفاعا عاما ومن خلالها استطاع أن يحدد موضوعه ثم اقام إضافة ما هو مفيد لدراسته.

لأن الدراسات السابقة تقوم بتزويد الباحث بأفكار مناسبة لإجراء دراسته، وتنبيه الباحث إلى ما يوجد من مناهج الدراسات السابقة للاستفادة من الايجابيات وتحذيره من السلبيات ليتجنبها. كذلك تزويد الباحث بالإطار النظري الذي يبني عليه الباحث دراسته.

انطلاقا من ذلك عمد الباحث إلى الوقوف على الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال.

وسوف نقوم بعرض هذه الدراسات.

الدراسة الأولى: كتاب بعنوان المواطنة في سلطنة عمان (منطلقاتها.. نشأتها.. أفاق تطورها)

الكاتب سيف بن ناصر المعمري – وزارة الإعلام 2018 [3]

- تحدث في كتابه عن مفهوم المواطنة وعن معالم المواطنة العمانية ودور الدولة العمانية في تعزيز المواطنة العمانية، وخص الفصل الرابع بالجنسية العمانية المكتسبة والاستثنائية.
- استفاد الباحث من ربط الكاتب الجنسية بالمواطنة وتأكيده كذلك على حق الإنسان العماني للجنسية وذلك بإجابته على سؤاله في الفصل الرابع من العماني.
- لم يتحدث الباحث عن مشكلة جنسية أولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين.
- إضافة الباحث هي بتأكيده في بحثه على تأكيد المعاهدات والمواثيق الدولية على المساواة في منح الجنسية بين ابناء الأب والأم من دون تمييز.

(3) المعمرى، سيف بن ناصر، وزارة الأعلام، 2018، سلطنة عمان

الدراسة الثانية: مقال للكاتبة نصراء بنت سلطان الحبسية [4]تطرقت الكاتبة في مقالها في جريدة الشبيبة العمانية بتاريخ 20 يونيو 2019 والمعنون بقانون الجنسية العمانية إلى الحديث عن الجنسية وأهميتها حيث قالت: أولت القوانين والمعاهدات الدولية الجنسية اهتماما بالغا حيث نصت معاهدة جنيف 1930 على هذا الحق وإنه يجب الاعتراف بأن من حق كل إنسان أن يتمتع بجنسية دولة.

- لكنها لم تتطرق إلى حق أبناء العمانيات المتزوجات من غير العمانيين بالجنسية العمانية وآلية منحهم الجنسية التي يتحدث الباحث بشكل مفصل عنها.
- لذلك سوف يضيف الباحث المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بمنح الجنسية بالإضافة الى المرسوم السلطاني رقم 1996/101.

الدراسة الثالثة: - أحمد بن على المخيني [5] هو من الباحثين الذين كتبوا في قانون الجنسية العمانية حيث إنه تحدث في مقاله الصادر في جريدة البلد الإلكترونية عن حقوق الإنسان وتناول كذلك قانون الجنسية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 38/ 2014 وسلط الضوء بعض الجوانب الحقوقية التي ينتهكها هذا القانون أو لا يعيرها اهتماما بحسب رؤية الكاتب.

- استفادة الباحث من هذه الدراسة من جرأة الكاتب من طرح بعض الجوانب الحقوقية في منح الجنسية انطلاقة من مبدأ: المواطنون سواسية أمام القانون ومتساوون في الحقوق والواجبات فإذا من حق أبناء المواطنات المتزوجان من غير العمانيين المطالبة بالجنسية العمانية أن تمنح له وفق ضوابط ومعايير ميسرة.
- سوف يضيف الباحث نصوص المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بمنح الجنسية.

الدراسة الرابعة:

Richard Mitchell: مقال بعنوان: Children's rights and citizenship Studies: Re -theorizing child citizenship through transdisciplinary

من جامعة Brock University في كندا، منشورات من الفصل 303، مايو 2013:[6]

فقد تحدث عن حالة انعدام الجنسية، وذكر بأنه أصبح انعدام الجنسية الآن بمثابة تركيز معترف به لكل الدراسات الأكاديمية والموجهة نحو السياسة، وناقش هذا المقال الاهتمام المتزايد من الباحثين في جميع أنحاء العالم. ويحث على كيفية التحلي والاهتمام الأكاديمي بعديمي الجنسية والذي شهد منذ ذلك الحين انتقالا نحو مجال متعدد التخصصات للدراسة.

- ولقد استفاد الباحث من هذا المقال من المعايير التي حثت عليها الأمم المتحدة لإكساب الأطفال الجنسية.
- يجب تذكير المشرع بانه يجب مسايرة التطورات الدولية ومنها توقيعه لاتفاقية سيداو الخاصة بالمساواة في منح الجنسية بين الجنسين.

الدراسة الخامسة: عبد العزيز الشامسي: أطروحة لنيل الدكتوراه بكلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2008: [7]

(4) الحبسية، نصراء بنت سلطان، جريدة الشبيبة، 2019، سلطنة عمان.

(5) المخيني، أحمد بن علي، رعية خرساء، جريدة البلد، 2014.

(6)Richard Mitchell من جامعة Brock University في كندا، منشورات من الفصل 303، مايو 2013

(7) الشامسي، عبد العزيز، أطروحة لنيل الدكتوراه بكلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2008

وقد تحدث عن اكتساب الجنسية عن طريق الأم، حيث أنه قسم بحثه إلى خمسة فصول. الفصل الأول وهو الذي يتضمن المقدمة ومشكلة البحث، وقام بتعريف مشكلة الدراسة وتوضيح أهميتها والمناهج المستخدمة في البحث. وفي الفصل الثاني تحدث عن حق الأم في نقل جنسيتها إلى أبنائها في القانون الدولي. أما في الفصل الثالث فقام بعمل مقارنة في اكتساب الجنسية وفق القانون الإماراتي والأردني. أما الفصل الرابع، فتحدث فيه عن حق الأم في نقل جنسيتها الطارئة إلى أبنائها في التشريعات المقارنة.

- وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في عملية تقسيم البحث ثم المقارنة بين القوانين ذات العلاقة في دولة الإمارات والأردن ومصر، لكن وضع منح الجنسية لأبناء العمانيات المتزوجات من غير عمانيين فهو مختلف بطبيعة الحال عن دولة الامارات من حيث نوع المشكلة؛ فسلطنة عمان لا توجد بها مشكلة البدون، وإنما المشكلة التي تعاني منها السلطنة في هذه الدراسة هي منح الجنسية العمانية لأبناء العمانيات المتزوجات من غير عمانيين.
- إضافة الباحث بتأكيد على المعاهدات والمواثيق والاستفادة من تجارب الأخير في منح الجنسية العمانية للأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين.

الدراسة السادسة: ايمان أحمد بادي: تحدثت في بحثها المقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات العامة بعنوان "وظيفة العلاقات العامة في تنمية مفاهيم حقوق الطفل" في الفترة من يناير 2006 إلى ديسمبر 2008م[8] تحدثت عن مفهوم حقوق الطفل العامة وتعريف الطفل، والحقوق العامة للطفل في الشريعة الإسلامية والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ودور المجتمع والدولة في دعم ومساندة حقوق الطفل.

- وبالرغم من التقاطع في الكثير من النقاط مع بحث الأستاذة إيمان؛ إلا أنها لم تتطرق إلى أهم حقوق الطفل التي يجب أن يحصل عليها قبل أي شيء، وهي الجنسية وذلك للاستقرار الأسري وشعورها بأنها وجميع أفرادها جزء من المجتمع الذي يعيشون فيه.

إضافة الباحث بربط العوامل الانسانية بالعوامل القانونية للاستقرار الأسري وتكييف المعاهدات والمواثيق الدولية مع القوانين الإنسانية.

الدراسة السابعة: كتاب حقوق الطفل في الفقه الإباضي من تأليف أ. د/ محمد عبد الستار عثمان وأ. د/ مديحة أحمد عبادة ود. خالد كاظم أبو دوح[9]، فقد تحدث الكتاب حول هذا الموضوع في عدة فصول، ففي الفصل الأول عمل مقارنة بين المفاهيم الإباضية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل، أما في الفصل الثاني فتحدث عن حقوق الطفل في الفقه الإباضي قراءة في المصادر والتطبيقات كذلك في فصول أخرى تحدث عن حقوق الأطفال بين الفقه الإباضي والمواثيق الدولية من حيث الاختلاف والتمايز.

وبالإضافة إلى ذلك تطرق إلى قوانين الطفل وحقوقه في سلطنة عمان، وبالرغم من فصول الكتاب المشوقة؛ إلا أنه لم يتطرق بشكل دقيق لحقوق الطفل في اكتساب الجنسية وخاصة أبناء العمانيات المتزوجات بغير عماني، وهو لب الدراسة؛ غير أن الاستفادة من هذا الكتاب تمثلت في التطرق إلى حقوق الطفل في الفقه الإسلامي وفي المواثيق الدولية ومن هذه الحقوق التمتع بالجنسية.

---

(8) بادي، ايمان أحمد، الماجستير في العلاقات العامة بعنوان "وظيفة العلاقات العامة في تنمية مفاهيم حقوق الطفل" في الفترة من يناير 2006 إلى ديسمبر 2008م

(9) تأليف أ. د/ محمد عبد الستار عثمان وأ. د/ مديحة أحمد عبادة ود. خالد كاظم أبو دوح، كتاب حقوق الطفل في الفقه الإباضي

- إضافة الباحث بتكييف النصوص الشرعية في منح الجنسية كالاستفادة من المراسيم السلطانية والقوانين المحلية، المرتبطة بالمعاهدات والمواثيق الدولية.

الدراسة الثامنة: بوشناقة جمال: حق الطفل في الجنسية في التشريع الجزائري: جامعة يحي فارس المدية 14 – 11- 2018[10]

ذكر في دراسته وأبحاثه للمجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن المشرع الجزائري في تعديله الأخير لقانون الجنسية قد ساوى بين دم الأب ودم الأم في منح الجنسية الجزائرية، وعلل ذلك باستجابة المشرع الجزائري للاتفاقيات والمواثيق الدولية والتي نصت على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بجنسية الأطفال.

- واستفاد الباحث من ذلك في الاطلاع على تجربة المشرع الجزائري في مسايرته للمتغيرات الاجتماعية على مستوى العالم، بحيث أنه يجب التأكيد على مسايرة ومواكبة المتغيرات العالمية في منح الجنسية.
- لذلك يجب على المشرع العماني الاستفادة من هذه المتغيرات في تكييف قانون الجنسية العماني لهذه المتغيرات.

الدراسة التاسعة: تقرير عن قانون الجنسية في ماليزيا وسنغافورة للمؤلف تشوتشين لو، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة ادنبره، فبراير 2017. [11]

- يتحدث التقرير عن نظام المواطنة والجنسية في ماليزيا وأنها مرة بعدة مراحل، منها تاريخ اتحاد الملايو 1948 ثم قانون 1952 بعد ذلك استقلال الملايو 1957.
- وتحدث عن المواطنة بعد الاستقلال في ماليزيا وسنغافورة وتشريعات المواطنة والجنسية في كليهما.
- استفادة الباحث بان ماليزيا دولة مركبة مرت بمراحل مما أثّر في قانون منح وكتساب الجنسية الماليزية.
- تكيف ما هو مناسب في قانون الجنسية الماليزية بم يتناسق معه من القانون العماني للاستفادة من التجربة الماليزية في هذا الجانب.

الدراسة العاشرة: كذلك تحدث الباحث حسين بن على بن سعيد الناصري في دراسته حق الطفل في الجنسية في القانون العماني عن مراحل الطفولة وتعريف الطفولة وعن حق الطفل بالحياة والحق في تسجيله بعد الولادة باسم وجنسية،

كذلك تطرق إلى التشريعات لاكتساب الجنسية في بعض الدول وأهلية طالب الجنسية. [12]

ويرى الناصري أن تقوم السلطنة بسحب تحفظاتها على الفقرة الثانية من المادة التاسعة لاكتساب الجنسية في القانون العماني.

- وبالرغم من الدراسة المستفيضة للباحث حسين بن على بن سعيد الناصري؛ إلا أنه لم يشرح بشكل واف ومعمق حق أبناء العمانية المتزوجة من رجل غير عماني في اكتساب الجنسية عن طريق الأم، استنادا على النظام الأساسي للدولة بأن المواطنين سواسية أمام القانون ومن هذه المساواة حق أبناء المواطنة العمانية المتزوجة من غير عماني بالجنسية العمانية أسوة بأخيها الرجل.

---

(10) بوشناقة جمال حق الطفل في الجنسية في التشريع الجزائري: جامعة يحي فارس المدية 14 – 11- 2018

(11) تشوتشين لو، قانون الجنسية في ماليزيا وسنغافورة، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة ادنبره، فبراير 2017

(12) حسين بن على بن سعيد الناصري، حق الطفل في الجنسية في القانون العماني

- إضافة الباحث سوف تكون في الاستفادة من التجربة الماليزية وتوظيف المعاهدات والاتفاقيات والجوانب الإنسانية في منح الجنسية للأولاد العمانيات المتزوجات من غير عمانيين.

الدراسة الحادي عشر: محمد يحي قاسم النجار تطرق هذا الكتاب - حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع - عن حقوق الطفل من الجواب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفق قواعد الأمم المتحدة والمواثيق الدولية حيث ذكر انه بعد اهوال الحرب العالمية الثانية عقد في جنيف عام 1946م مؤتمر لغوث الأطفال وبعد المؤتمر حل الاتحاد الدولي لغوث الأطفال ليحل محله الاتحاد الدولي لرفاة الأطفال (IUCW) وكان من أبرز أعمالها:

1. يحمى الطفل بصرف النظر عن العرق او الجنسية او المعتقد
2. يعنى بالطفل مع احترام كيان العائلة الاحترام اللازم باعتبارها نواة المجتمع.

استفادة الباحث، لذا نؤكد على احترام العهود والمواثيق الدولية من حيث دمج الأطفال مع مجتمعهم اتساقا مع قانون حماية الأطفال وعدم شعور الطفل بانه في مرتبه اقل من أخوه وزميله الذي هو من أم وأب عماني وانطلاقا من النظام الأساسي للدولة المواطنين سواسية امام القانون إضافة الباحث يجب الاستفادة من المعاهدات والمواثيق الدولية في تكييف القوانين لمنح الجنسية للطفل منذ ولادته.

الدراسة الثاني عشر: مفتاح خليفة عبد الحميد[13] حيث ذكر هذا المؤلف في كتابه أن لكل إنسان شخصية في نظر القانون ولكن يجب تمييز شخصية كل إنسان بوسيلة أو علامة معينة تميزه عن الناس وهذه الوسيلة أو الإشارة هي الاسم. في المجتمع الدولي من حيث أنه يعرف الفرد في العلاقات الدولية بأنه ليبي أو فرنسي أو أمريكي على سبيل المثال، وفي نفس الوقت يحدد انتمائه لدولة معينة مرتبطة برباط التبعية والولاء.

الكاتب هنا يؤكد على وجود روابط بين الشخص الذي يعيش على ارض الوطن ويحمل جنسيته وبين اخر لا يحمل جنسيته ويظهر ذلك في صور الولاء والتبعية لذا يجب على الدولة توفير الحماية لهذا الانسان وتميزه عن الاخرين الذين يعيشون على ارض الوطن ولا يحملون جنسيته بما عرفوا بالمقيمين.

استفادة الباحث، انطلاقا من هذا المبدأ يترتب على المواطنين واجبات لا يتمتع بها المقيمون مثل التوظيف في الوظائف العامة والخدمة العسكرية والحماية على ارض الوطن وخارجه.

كذلك الدكتور مفتاح خليفة عبد الحميد لم يتطرق الى من يحق له منح الجنسية وماهي الآلية في اكتساب وفقدان الجنسية.

إضافة الباحث وضع آليات وفق المواثيق والمعاهدات الدولية لقانون الجنسية

الدراسة الثالثة عشر: اسم المقال الزواج الدولي في ماليزيا، للمؤلف هينج لينج تشي، من جامعة سينس ماليزيا السنة يناير 2011.

تحدث في مقالة عن الزواج الدولي في ماليزيا، وركز بشكل واضح على السياسات والإجراءات الحكومية فيما يتعلق بالزواج الدولي في ماليزيا، فأشار في مقالة أنه عندما يتم عقد الزواج بين شخصين من جنسيات[14] مختلفة، فأنه ما ينطوي على هجرة أحد الطرفين إلى بلد آخر، سواء قبل الزواج أو بعده فالكاتب هنا يشير إلى أن هذا النوع يتطلب هجرة إحدى طرفي الزواج إلى دولة ما، مما يترب على هذه الهجرة مشكلة الأولاد في اكتساب الجنسية، بحيث أن بعض الدول لا تقبل منح الجنسية عن طريق المولد في الإقليم ولكن القانون الماليزي عالج هذه المشكلة بمنح

(13) عبدالحميد م ,*حقوق الطفل وفقا للتشريعات والاتفاقيات الدولية* ,1st end)دار المطبوعات الجامعية 2010(

(14) هينغ لينج تشي، مقال الزواج الدولي في ماليزيا، يناير 2011

الجنسية لأولاد الماليزيين والماليزيات المتزوجين والمتزوجات من جنسية أخرى، لكن تظهر مشكلة في حالة أولاد الأم الماليزية المتزوجة من غير ماليزي، وخاصة إذا كانت الولادة في خارج الأراضي الماليزية.

استفادة الباحث من معالجة المشرع الماليزي في منح الجنسية الماليزية لأولاد المواطنات المتزوجات من غير مواطنين.

إضافة الباحث، لذلك يجب على المشرع العماني الاستفادة من المشرع الماليزي ووضع المعالجة المناسبة لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين.

الدراسة الرابعة عشر: تقرير عن حالة حقوق الأطفال في ماليزيا بواسطة ائتلاف حقوق الطفل الماليزي ديسمبر 2012

يتحدث هذا التقرير او الدراسة عن حقوق الأطفال في ماليزيا وخاصة عديمي الجنسية والمحرومين، كذلك اتفاقية حقوق الطفل (سي أر سي) باعتبارها معيار للتحليل لهذه الدراسة، ويأمل القائمين بهذه الدراسة على احترام حقوق الطفل.

استفادة الباحث من هذه الدراسة باستعمال المعاهدات الدولية في المحافظة على حقوق الأطفال بمنحهم الجنسية منذ الولادة.

إضافة الباحث، وضع قوانين وآليات لمنح الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير عمانيين منذ الولادة لكي لا ينشأ طفل عديم الجنسية.

الدراسة الخامسة عشر: مقال بعنوان الحقوق الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة، تأليف مجموعة جهات منها القنصلية الوطنية للمرأة في المنظمات الماليزية سنة 24- 7 – 2018

يدعو هذا المقال إلى الإصلاح في قانون الجنسية الماليزية لتحقيق المساواة في حقوق الجنسية للمرأة والرجل.

ومعاملة جميع المواطنين على قدم المساواة امام القانون وأن يتمتعوا بحقوق متساوية في منح الجنسية لأولادهم وأزواجهم بغض النظر عن الجنس. [15]

فقانون حماية الطفل الدولي واضح وهو عدم التمييز بين الجنسين والمساواة بينهم في منح الجنسية لأولادهم.

استفادة الباحث، يجب تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بمنح الجنسية للأطفال.

إضافة الباحث، المساواة بين الجنسين في منح الجنسية لأولاد المواطنين المتزوجين من غير عمانيين وفقا للقوانين والمعاهدات الدولية.

الدراسة السادسة عشر: كتاب للدكتور محمد عبد الرحمن مصطفى البنا، عنوان الكتاب العولمة وحقوق الطفل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

تحدث عن أهمية اكتساب الجنسية للطفل منذ لحظة ميلاده بدولة معينة، لأنها تمثل العلاقات القانونية والسياسية التي تربط الطفل منذ لحظة ميلاده بتلك الدولة، وتعرض كذلك إلى المشكلات التي يعاني منها الطفل عديم[16] الجنسية كونه غريبا وأجنبيا في وطنه، حيث يحرم من التعليم المجاني، وقد يحرم من الرعاية الصحية وتلقي التطعيمات اللازمة، كما يحرم من مباشرة الحقوق السياسية.

(15) القنصلية الوطنية للمرأة في المنظمات الدولية، الحقوق الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة 24\7\2017

(16) البنا، محمد عبد الرحمن مصطفى، العولمة وحقوق الطفل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، 2017

استفادة الباحث من هذا الكتاب من بتكييف إجراءات الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية، كاتفاقية حقوق الطفل الفقرة الثانية من اتفاقية حقوق الطفل باكتساب جنسية سواء كان عن طريق الأب او الأم لكي لا يصبح عديم الجنسية.

إضافة الباحث التأكيد على اهتمام الفقه الإسلامي بالاستقرار الأسري بعدم التمييز بين الجنسين في منح الجنسية من خلال الاستفادة من الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتجارب الدول الأخرى كقانون الجنسية الماليزي في منح الجنسية.

المبحث الأول- مفهوم الجنسية في القوانين الوضعية.

مفهوم الجنسية يختلف في توصيفه ومفهومه من قانون وضعي إلى قانون وضعي أخر ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الثقافات بين الشعوب فمنهم من يري أن جنسية دولته أمر صعب المنال والحصول عليها أمر شبه المستحيل ومنهم فريق أخر يري أن جنسية دولته أمر غير مهم من الممكن لأي صاحب جنسية أخري الحصول على هذه الجنسية وعلى ذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم الجنسية في القوانين الوضعية ومراحل نشأتها بوجه عام ثم نتوجه في هذا المبحث أيضا لتوضيح مفهوم الجنسية في القانون العماني والقانون الماليزي على وجه الخصوص وذلك على النحو الآتي:

المطلب **الأول:** مفهوم الجنسية ومراحل نشأتها بالقوانين الوضعية.

المطلب **الثاني:** مفهوم الجنسية في القانون العماني.

المطلب **الثالث:** مفهوم الجنسية في القانون الماليزي.

المبحث الثاني- شروط اكتساب الجنسية.

مفهوم اكتساب الجنسية بوجه عام هو حصول المولود أو الشخص البالغ على جنسية دولة ما سواء دولته التي ولد على أراضيها أو الدولة التي ينتسب لجنسيتها والده ووالدته، ويأتي حصوله على جنسية الدولة في الحالتين السابقتين بصفة مباشرة وتعتبر حق من حقوقه التي يكفلها له القانون الدولي والقانون الوضعي المعمول به داخل دولته، ولكن ببعض الحالات يسعي الشخص للمطالبة بجنسية دولة ليست دولته التي ولد على أرضها وليست أيضا الدولة التي ينتسب لجنسيتها والديه، وهذه الحالات التي يطالب بها الشخص بجنسية دولة أخري كزواجه من الدولة التي يطالب بجنسيتها أو أقامته في هذه الدولة لمدة زمنية طويلة، ففي هذه الحالات وغيرها يكون المرجع لمنحه الجنسية هو القوانين الوضعية المعمول بها في هذه الدولة ولذلك خصصنا هذا المبحث لمناقشة الشروط الواجب توافرها لاكتساب الجنسية العمانية والماليزية على وجه الخصوص وخصصنا أيضا هذا المبحث لمناقشة الحالة التي توضح الشروط الواجب توافرها لمنح المولود من أم تحمل الجنسية العمانية أو الماليزية جنسية والدته، وذلك على النحو الوارد بالمباحث الثلاثة الآتية؛

المطلب الأول: طرق وشروط اكتساب الجنسية طبقا القوانين الدولية والوضعية.

المطلب الثاني: شروط اكتساب الجنسية في القانون العماني والقانون الماليزي.

المطلب الثالث: اكتساب الجنسية للأولاد عن طريق الأم بالقانون العماني مقارنة بالقانون الماليزي.

المبحث الثالث- الآثار القانونية لاكتساب الجنسية.

ويتمتع المتجنس بصفة المواطن، وتترتب على الدولة واجبات الدولة وحقوقها وواجباتها على مواطنيها، أما بالنسبة للحقوق، فالدول لا تتخذ عادة مبدأ المساواة الفورية بين الشخص المتجنس والمواطن الأصلي، ومنهم من يوقف تحقيق المساواة بمرور مدة معينة، ومنهم من حرم المتجنس مدى الحياة من حقه في ممارسة بعض الوظائف السياسية، ووجدت بعض التشريعات أن أبناء المتجنس أو زوجته سواء أكانوا. ذكر أو أنثى، لا يحق لهما اكتساب جنسية والدهما أو والدتهما التي اكتسبت الجنسية[17].

- إن لاكتساب الجنسية بصفة عامة آثار مترتبة على مكتسب الجنسية الوطنية الجديدة فهذه الآثار أما تكون آثار فردية أو أثارة جماعية وسوف نوضح ما هية الآثار الفردية والاجتماعية لمكتسب الجنسية [18]، قبل توضيح الآثار التي يكتسبها الأبن عند حصوله على الجنسية من الأم العمانية أو الأم الماليزية المتزوجين من أجانب؛

أولا: الآثار الفردية؛ اكتساب الشخص لجنسية جديدة وفقدانه جنسيته الأصلية يعني توقف علاقته ببلده الأصلي قانونياً وروحياً وسياسياً، وارتباطه بالبلد الذي يمنح جنسيته الجديدة، وفيها يكون له حقوق والالتزامات التي يتمتع بها مواطنيها [19]، وتجدر الإشارة إلى أن الدول تختلف فيما بينها من حيث التمتع بالحقوق لفترة معينة من الزمن، حيث تضع بعض الدول المتجنس بها تحت المراقبة لفترة زمنية معينة، والغرض منها هو التأكد من جدية المجنس ومدى اندماجه في المجتمع الوطني للبلد المانح. وبعد التأكد من ذلك يمكن للمتجنس بعد ذلك أن يتمتع بالحقوق التي تحددها الدولة المانحة للمتجنس وفق قوانين الجنسية أو قوانينها وقراراتها. وأما بعض الدول الأخرى فهي تساوي بين المتجنس والمواطن في الحقوق والواجبات، وهناك دول لا تفرق بين المواطن والمتجنس إلا في الوظائف العسكرية[20].

ثانيا الآثار الجماعية؛ ويقصد بالآثار الجماعية لمكتسب أو مكتسبة الجنسية هي الآثار التي سوف ترتب أثارها على أبناء مكتسب الجنسية أو مكتسبة الجنسية من زواج سابق على اكتسابهم الجنسية الوطنية الجديدة فإذا كانت مكتسب الجنسية لديه أبناء قبل زواجه واكتسابه الجنسية الجديدة فهل يحق له نقل الجنسية الجديدة لأولاده من زواجه السابق، انقسمت التشريعات في هذا الأمر إلى ثلاث فرق [21]؛

الفريق الأول: اتجه إلى أنه لا يحق لمكتسبة الجنسية أن تنقل الجنسية التي منحت لها إلى أطفالها القصر بصفة عامة فالجنسية الجديدة التي منحت لها حق منفرد لها وحدها ليست قادرة على منح هذا الحق لأطفالها القصر من زواجها السابق على اكتساب الجنسية.

الفريق الثاني: أيد حق مكتسبة الجنسية أن تنقل الجنسية الجديدة التي منحت لها لأبنائها القصر من زواجها السابق على منح الجنسية ولكن بشروط يجب أن تتوافر هذه الشروط في أبناءها كالاتي[22]؛

أ- والد الطفل غير معروف.

ب- والد الطفل غير حامل لأي جنسية.

---

(17)فهمي، كمال محمد، 1978، أصول القانون الدولي الخاص الخاص، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية مصر.

(18)رياض، فؤادعبد المنعم، 1988م، الوسيط في الجنسية، دار النهضة العربية، مصر.

(19)فؤاد، مصطفي، 1996م، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.

(20) مسلم، أحمد، 1956م، القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، مصر.

(21)الجداوي، أحمدقسمت، 1977م، القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ط1، مصر.

(22)الفضيلي، احمد، 2004، الموجز في القانون الدولي الخاص، دار القنديل للنشر والتوزيع، عمان.

ج- في حال الطفل غير حامل لأي جنسية.

د- في حال كون الأم هي صاحبة الولاية على الطفل.

الفريق الثالث ؛ ويشمل هذا الاتجاه تشريعات الدول التي أعطت الزوجة الحق في منح جنسيتها لأولادها القصر حتى لو كان والدهم على قيد الحياة ولديه جنسية معينة نقل جنسيتها إلى أطفالها الصغار، وبالتالي فإن تلك الدول التي سلكت هذا الطريق قد نفذت بالكامل مبدأ المساواة في مجال الجنسية[23].

لذلك سوف نخصص هذا المبحث لبحث ما هي الآثار القانونية المترتبة لاكتساب الجنسية لأولاد الأم العمانية المتزوجة من غير عماني مقارنة بموقف المشرع بالقانون الماليزي بصفة خاصة.

المبحث الرابع: آراء المختصين دوليا بصفة عامة وفي سلطنة عمان في منح الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين

انقسمت آراء المختصين القانونين بسلطنة عمان حول منح الجنسية العمانية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين فذهب فريق منهم مؤيد لمنح الجنسية للأبناء واتجه فريق أخر منهم لمعارضة منح الجنسية للأبناء ولكل فريق حجته على الاتجاه الذي اتجهه ففي هذا المبحث سوف نعرض عدد من الآراء للفريقين المؤيد والمعارض ونعرض حججهم التي أسسوا عليها رأيهم وسوف نناقش هذه الحجج لكل فريق من هذه الآراء.

الخاتمة.

الموضوع الذي تناوله هذا البحث ضوابط الجنسية وما هو الموقف القانوني لاكتساب الجنسية عن طريق الأم، والشكوك والأسئلة التي تنشأ عن ذلك هي مسألة الحصول على الجنسية على أساس جنسية الأم، فمن المتفق عليه تمنح الجنسية للأبناء على أساس جنسية الأب، لكن بحسب جنسية الأم هل تستطيع الأم منح الجنسية لأبنائها في حال تزوجها من أجنبي، أي الأم إذا تزوجت من شخص غير حاصل على نفس جنسيتها، فلذلك يجب أن تمنح الأم جنسية بلدها لأبنائها الذين لا يحملون جنسية بلدها كما هو الحال مع الأب في منح جنسيته لأبنائه، ولقد أوضحنا موقف القانون بدولة سلطنة عمان ودولة ماليزيا وجاء بحثنا مقسم إلى أربعة فصول، المبحث الأول وأستعرض من خلاله مفهوم الجنسية في القوانين الوضعية، وجاء المبحث الثاني لتوضيح شروط اكتساب الجنسية وطرق اكتسابها وموقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من قضية الأشخاص عديموا الجنسية أو فاقدين الجنسية، وتطرق المبحث الثالث إلى الآثار القانونية لاكتساب الجنسية للأبناء من الأم بدولة سلطنة عمان ودولة ماليزيا، وتم تخصيص المبحث الرابع إلى توضيح آراء المختصين في سلطنة عمان في منح الجنسية لأولاد العمانيات المتزوجات من غير العمانيين سواء كانت هذه الآراء معارضة للفكرة أو مؤيدة لفكرة منح الجنسية.

خلاصة بأهم النتائج:

1. الجنسية حق من حقوق الأفراد التي يجب أن يحصل عليها سواء بطريقة أساسية أو بأحدي الطرق المكتسبة بعد الميلاد سواء أيضا كان يتمتع بجنسية وتم فقدها أو كان عديم الجنسية.
2. القوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية ألتزمت بترسيخ فكرة الجنسية كحق أساسي لا يمكن التنازل عليه من قبل الفرد أو يحرم منه من قبل القانون الداخلي للدولة.

(23)عبد الرحمن، جابر جاد، 1958م، القانون الدولي الخاص العربي، ج1، الجنسية معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

3. الجنسية يكتسبها الطفل سواء من قبل والده أو والدته وهذا ما أشارت عليه معظم التشريعات الخاصة بالدول وعلي وجه الخصوص دولة سلطنة عمان ودولة ماليزيا وهما محل دارسة هذا البحث.
4. نجد أن بقانون الجنسية العمانية يعض الصعوبات التي يواجها أبناء الأم العمانية المتزوجة من شخص أجنبي وتكمن هذه الصعوبات في عدم قدرتهم بصورة طبيعية اكتساب الجنسية الخاصة بوالدتهم بخلاف القانون الماليزي الذي قام بتبسيط الشروط على الأبناء من الأم الماليزية المتزوجة من أجنبي في حصولهم على الجنسية العمانية.
5. الجنسية العمانية طبقا لقانون سلطنة عمان في حال اكتسابها من قبل أحد الافراد أذا توافرت به الشروط الخاصة بالقانون الداخلي للدولة يكون اكتساب الجنسية في هذه الحالة بناء على مرسوم سلطاني وليس قرار أداري.
6. اكتساب الجنسية بدولة ماليزيا طبقا لدستور 1957 وتعديلاته وفي حالة توافر شروط اكتساب الجنسية يكون عن طريق قرار أداري خاص بالجهة المعنية بذلك الموضوع بالدولة.
7. يرتب على اكتساب الجنسية آثار فردية وجماعية تخص مكتسب الجنسية لتنظم علاقته بالمجتمع الجديد الذي أنتسب إليه.
8. حققت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنجازا عظيما منذ أكثر من ثمانين عاما وحتى الأن بإصدار اتفاقيات وقرارات من شأنها الحفاظ على حقوق المرأة في كافة المجالات وبالأخص موضوع الجنسية وقدرة المرأة في نقل جنسيتها لأبنائها في حالة كونها متزوجة من شخص لا يحمل نفس جنسية دولتها.

التوصيات والمقترحات.

1. تطبيق مفهوم الجنسية على نطاق أوسع حتى يشمل كافة الأشخاص الطبيعيون، فإذا كان مفهوم الجنسية هو الرابطة أو العلاقة القانونية التي تنظم علاقة الفرد بالدولة فيجب توسيع تطبيق هذا المفهوم حتى يتسنى لكل فرد أن يحصل على جنسية دولة ما إذا كان غير متمتع بجنسية خاصة به.
2. التخفيف من الشروط الشكلية التي تضعها بعض الدول مثل السن لاكتساب الجنسية الخاصة بالدولة مع الاحتفاظ بالشروط التي لا تضر وتمس أمن وتنظيم الدولة داخليا.
3. وجود نص قانوني صريح في معظم التشريعات يتيح للأبن الحصول على جنسية والدته دون شروط مثل حصله على جنسية والده كجنسية أصلية له.
4. وجود نصوص قانونية أو قانون خاص ينظم اكتساب الطفل لجنسية الدولة المتواجد على أراضيها حتى لا يقع في نطاق الأشخاص عديمو الجنسية لما يواجه من شروط تجعل حصله على جنسية الدولة شبه مستحيلا.
5. تعديل الفقرة الأخيرة بالمادة الخامسة عشر بقانون الجنسية العمانية التي توجب لمنح الأبناء جنسية والدهم أن يكون الأبناء مولودين بسلطنة عمان أو لهم اقامة بها، ففي حالة عدم ولادة الأبناء أو أقامتهم بسلطنة عمان لن يمنح لهم جنسية والدهم مما يجعلهم عديمي الجنسية.
6. التحفظ من قبل سلطنة عمان على الفقرة الثانية للبند الثاني من المادة التاسعة من اتفاقية سيداو والتي تنص على حق المرأة المساوي للرجل في نقل جنسيتها إلى أبناءها مثل كثير من الدول العربية وذلك لجعل الأم قادرة على منح جنسيتها لأبنائها في حالة زواجها من شخص أجنبي.

المصادر والمراجع.

أولاً- المصادر:

- الدستور الماليزي الصادر عام 1957 م وبكافة تعديلاته أعوام 1973م-1984م-2001م وحتى عام 2007.
- قانون الجنسية العماني ولائحته التنفيذية لعام 2019.
- قانون الجنسية العمانية. شرطة عمان السلطانية.
- قرار وزارة الداخلية رقم 92/ 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجنسية العمانية.
- المرسوم السلطاني رقم 38/ 2014.

ثانياً- المراجع من الكتب والأبحاث العلمية:

- ائتلاف حقوق الطفل الماليزي، تقرير عن حقوق الأطفال في ماليزيا، القنصلية الوطنية للمرأة في المنظمات الماليزية، الحقوق الوطنية للمساواة بين المرأة والرجل 24- 7- 2018
- بادي، ايمان أحمد، وظيفة العلاقات العامة في تنمية مفاهيم حقوق الطفل" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات العامة في الفترة من يناير 2006 إلى ديسمبر 2008م
- البستاني، سعيد، الجنسية والقومية في تشريعات الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- البنا، محمد عبد الرحمن مصطفى، كتاب العولمة وحقوق الطفل بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة 2017
- بوشناقة جمال: حق الطفل في الجنسية في التشريع الجزائري: جامعة يحي فارس المدية 14 – 11- 201813.
- تشوتشين لو، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة ادنبره، فبراير 2017.
- الجداوي، أحمد قسمت، القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ط1، مصر، 1977م.
- حافظ، ممدوح عبد الكريم، القانون الدولي الخاص وفق القانونين العراقي والمقارن، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، الطبعة الأولى، بغداد، 1973.
- الحبسية، نصراء بنت سلطان.. جريدة الشبيبة العمانية بتاريخ 20 يونيو 2019 والمعنون بقانون الجنسية العمانية
- الحداد، حفيظة السيد، الموجز في الجنسية ومركز الأجانب، ط1، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2005.
- الحداد، حفيظة السيد، مدخل الى الجنسية ومركز الاجانب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- حسين بن علي بن سعيد الناصري حق الطفل في الجنسية في القانون العماني.
- الداودي، غالب علي، القانون الدولي الخاص الجنسية دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011م.
- الداوودي، غالب علي، القانون الدولي الخاص "النظرية العامة وأحكام الجنسية"، مطبعة أسعد، الطبعة الأولى، بغداد، 1957.

- الداوودي، غالب علي؛ والهداوي، حسن، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، بغداد، 1988.
- رياض، فؤاد عبد المنعم، الوسيط في الجنسية، دار النهضة العربية، مصر، 1988م.
- زمزم، عبد المنعم، جنسية ابناء الأم المصرية، قرارات وزير الداخلية والتعديل التشريعي، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2005، ص191-192.
- السيد، السيد عبد المنعم حافظ، أحكام تنظيم الجنسية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية مصر، 2012.
- شمس الدين، الوكيل، الجنسية ومركز الأجانب، ط2، منشأة المعارف بالأسكندرية، 1960-1961م.
- صادق، هشام علي، القانون الدولي الخاص، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005.
- صادق، هشام علي، القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية مصر، 2004م.
- عبد الرحمن، جابر جاد، القانون الدولي الخاص العربي، ج1، الجنسية معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1958م.
- عبد العال، عكاشة محمد، أحكام الجنسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.
- عبد العال، عكاشة محمد، أصول القانون الخاص اللبناني المقارن، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
- عبد العال، عكاشة محمد، الاتجاهات الحديثة في مشكلة "تنازع" الجنسيات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991.
- عبد العزيز الشامسي: أطروحة لنيل الدكتوراه بكلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2008
- عثمان، محمد عبد الستار وعبادة، مديحة أحمد وأبو دوح، خالد كاظم، كتاب حقوق الطفل في الفقه الإباضي.
- عشوش، أحمد عبد الحميد، القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق بنها، مصر.
- العيون، قصي محمد، شرح أحكام الجنسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- فتحي، حسام الدين، مشكلات الجنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
- الفضيلي، أحمد، الموجز في القانون الدولي الخاص، دار القنديل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- فهمي، كمال محمد، أصول القانون الدولي الخاص الخاص، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية مصر1978م.
- فؤاد، مصطفي، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1996م.
- الكسواني، عامر محمد، موسوعة القانون الدولي الخاص(الجزء الثاني- الجنسية والموطن ومركز الاجانب)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- المخيني، أحمد بن علي.. جريدة البلد الإلكترونية.. قانون الجنسية العمانية
- مسلم، أحمد، القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، مصر، 1956م.
- المعمري، سيف بن ناصر، كتاب المواطنة في سلطنة عمان، منطلقاتها.. نشأتها.. أفاق تطورها، وزارة الاعلام 2018.
- منصور، سامي بديع، ود. العجوز، أسامة، القانون الدولي الخاص، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2005.

- ناصف، حسام الدين فتحي، مشكلات الجنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م.
- الهداوي، حسن، الجنسية ومركز الاجانب، بدون سنة طبع، بغداد.
- هنغ لينج تشي، مقال الزواج الدولي في ماليزيا، يناير 2011
- وفاء، أشرف محمد، الجنسية ومركز الأجانب في القانون المقارن والقانون العماني والمصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2011.